الفصل الثاني عشر

الوزارات الائتلافية

obeikandl.com

كان محتومًا على وزارة زيور أن تستقيل عقب ظهور نتيجة الانتخابات، فإن الحزب الذي كانت تستند إليه وهو حزب الاتحاد لم ينل سوى خمس دوائر من مجموع ٢١٤ دائرة.

وقبل أن تقدم استقالتها كانت الأحزاب المؤتلفة تتفاوض في طريقة تأليف الوزارة الجديدة، وكانت الغالبية العظمى من الفائزين في الانتخابات من الوفديين، وللأغلبية بمقتضى النظام الدستوري حق تأليف الوزارة، فاتفقت الأحزاب المؤتلفة وتعاهدت على احترام أحكام الدستور، بحيث يدعى زعيم الأحزاب المؤتلفة وتعاهدت على احترام أحكام الدستور، بحيث يدعى زعيم الأغلبية التي أسفرت عنها الانتخابات الحرة لتأليف الوزارة، ومن حقه توليها وله أن يتولاها، وإذا رأى أن ملابسات الجهاد الوطني تقتضي أن يبتعد عن الوزارة مؤقتًا فيكون ذلك برضاه واختياره، وتظل الغالبية التي أسفرت عنها الانتخابات مسيطرة على الموقف، بحيث لا يؤدي تنحي زعيمها إلى تأليف وزارة مناوئة للأغلبية، وقد لخصت "الأهرام" هذا الميثاق بقولها في عدد ٢٨ مايو سنة ١٩٢٦ على أثر ظهور يقضي بأن يدعى زعيم الأغلبية لتأليف الوزارة، فإما أن يقبل ذلك، وإما أن يشير بإيكال هذا التأليف إلى سواه من الزعماء السياسيين وعلى هذه القاعدة يعمل الزعماء السياسيون المصريون الآن، ولا يختلف اثنان منهم في ذلك لأنهم جاهدوا لإحياء الدستور، فهم يريدون أن تكون حياته كاملة سليمة من كل مساس، وإذا رأوا في ذلك مساسًا أبوا أن يكونوا شركاء فيه وأبوا التسليم بذلك كل الإباء، هذا ما نستطيع تأكيده كل التأكيد".

وقد أبدى سعد خلال هذه المفاوضات رغبته في التنازل عن رئاسة الوزارة تفاديًا من الاصطدام مع السياسة البريطانية، كما حدث في عهد وزارته الأولى، فاتفق مع عدلي وثروت على تأليف وزارة ائتلافية يرأسها عدلي وتوزع مقاعدها بين الوفديين والدستوريين.

أما الحزب الوطني فقد امتنع عن الدخول فيها، رغم أنه كان عنصرًا هامًا في الائتلاف الدستوري الذي أعاد الحياة النيابية، لم يشترك فيها لمخالفة الوضع الوزاري لمبادئه المعروفة مع قيام الاحتلال، وكان موقفه سديدًا من هذه الناحية، وجاء منسجمًا مع منطلق الحوادث ذاتها لأنه إذا كان سعد قد رأى في رئاسته للوزارة تعارضًا مع زعامته، فأولى بالحزب الوطني وهو أكثر منه صلابة في المبادئ وبخاصة في تمسكه بالجلاء والسودان وتمسكه بأن لا مفاوضة قبل الجلاء، أن لا يشترك في وزارة تؤلف على غير هذا الأساس، وفي ذلك قال المؤرخ أحمد شفيق باشا في حولياته السياسية عن تأليف وزارة عدلي باشا الائتلافية؟

"أصبح من الضروري (بعد انتصار الأحزاب المؤتلفة في إعادة الدستور) أن تشكل وزارة ائتلافية من رجال هذه الأحزاب ما عدا الوطنيين الذين من مبدئهم أن لا يتولوا مناصب الحكم مع وجود المحتلين في البلاد"[٤٧].

وصرح حافظ رمضان بك (باشا) رئيس الحزب الوطني بهذا المعنى في حديث له بجريدة "الأنفورماسيون" الصادرة يوم ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٥ (قبل سقوط وزارة زيور) إذ سأله محدثه: "هل يمكنكم أن تحدثوني عن موقف الحزب الوطني إزاء تطور الأزمة الحاضرة، فهل تقبلون الدخول في وزارة؟" فأجابه على الفور": يمكنني أن أصرح لك في غير مواربة أن الحزب الوطني الذي أتشرف برئاسته بعد كبار الرجال الذين ذاع صيتهم ليس له مطمح وزاري في الحالة الحاضرة، إن بعد كبار الرجال الذي ضاع صيتهم ليس له مطمح وزاري في الحالة الحاضرة، إن برنامجنا واضح جدًا، وهو يفرض علينا خطة صريحة جلية، ولكن في انتظار حوادث جديدة تنشئ لنا أمرًا جديدًا، قد رأينا أن لا نضع أية عقبة في سبيل وزارة تعمل على إعادة الحياة البرلمانية وتبذل الجهد في إدارة أعمال البلاد في طريق الرقي، فالحزب الوطني هو وطني قبل أن يكون حزبًا"[٤٨].

وكتب "اللواء المصري" لسان حال الحزب الوطني في عدد ١٥ مارس سنة ١٩٢٦ يقول: "إن الحزب الوطني لم يكن في أي وقت من الأوقات سواء كان قبل الحرب أو عبد الحرب يرمي إلى تملك ناصية الحكم، وهو زاهد في هذا الأمر زهدًا تامًا ما دام الاحتلال قائمًا في البلاد، لأنه على يقين بأن حكومة ما لا تستطيع أن تخدم الأمة خدمة صادقة نافعة في حرية واختيار وإلا اصطدمت به صدمة تكشف عن ضعف غالبية البلاد، وهنا تكون الطامة الكبرى سواء كان الموقف شريفًا بترك الحكم أو ذليلًا بالرضوخ والعدول عن خدمة البلاد إلا وفق مرامي الغاصب".

كان هناك إذن شبه اتفاق مبدئي على أن يتنحى سعد عن تأليف الوزارة، على أنه بعد أن تقدمت المفاوضات بينه وبين عدلي وثروت على تأليف الوزارة الائتلافية برئاسة عدلي، عاد على التمسك بحقه الدستوري في رئاسة الوزارة حين استفاضت الأنباء بأن دار المندوب السامي البريطاني تشترط تنحيته عنها، ورأى الأمر قد صار إرغامًا، لا رغبة واختيارًا، فلما علم اللورد جورج لويد بهذا التحول صارح سعدًا في مقابلة بينهما أن الحكومة البريطانية تعارض فعلًا أن يتولى رئاسة الوزارة، وكان هذا تدخلاً غير مشروع في شئون الحكم، فتحرج الموقف من جديد،

([٤٧]) حوليات مصر السياسية – الحولية الرابعة ص١١٠.

([٤٨]) الأخبار والأنفورماسيون عدد ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٥.

ورأى المؤتلفون بإزاء هذا التدخل وبإزاء تربص السراي للحياة الدستورية وانتوائها البطش بها من جديد إذا اشتدت الأزمة، رأوا أن يتنحى سعد عن رئاسة الوزارة، وأعلن عن ذلك في حفلة التكريم التي أقيمت له يوم ٣ يونيه، وبني تنحيه على أن صحته لا تحتمل متاعب الحكم.

استقالة وزارة زيور

وفي ٧ يونيه سنة ١٩٢٦ قد زيور باشا استقالة الوزارة، فقبلها الملك في اليوم نفسه بعد أن تم الاتفاق على أن يؤلف عدلي باشا الوزارة الجديدة.

تأليف وزارة عدلي يكن

(٧ يونية سنة ١٩٢٦)

عهد الملك في ذات اليوم إلى عدلي باشا يكن تأليف الوزارة فألفها، وصدر المرسوم الملكي بتأليفها يوم ٧ يونيه على النحو الآتي: عدلي باشا للرئاسة والداخلية، عبد الخالق ثروت باشا للخارجية، فتح الله بركات باشا للزراعة، محمد نجيب الغرابلي باشا للأوقاف، أحمد محمد خشبة بك للحربية، محمد محمود باشا للمواصلات، أحمد زكي أبو السعود باشا للحقانية، مرقص حنا باشا للمالية، على الشمسي للمعارف، عثمان محمر بك للأشغال.

ولوزارة مؤلفة من حزبي الوفد والأحرار الدستوريين، وعلى رأسها مستقل اختاره زعيم الأغلبية للرئاسة، وفيها مستقل آخر وهو ثروت باشا، وقد وقع عليه أيضًا اختيار زعيم الأغلبية ليشترك في الوزارة، فكانت الأوضاع الدستورية سليمة من جهة تأليفها.

تقليد دستوري حميد

وثمة تقليد حميد اتفق عليه المؤتلفون، وهو أنهم استبعدوا من المرشحين للوزارة كل وزير سابق اشترك في الانقلاب الأول غير الدستوري، ولعلك تلحظ من المقارنة بين أسماء أعضاء هذه الوزارة وأعضاء وزارة الانقلاب أن المؤتلفين حرصوا على إنفاذ هذا التقليد، وهو لا ريب تقليد حميد، إذ لم يكن منطقيًا ولا مستساغًا في الوقت الذي عادت فيه الحياة الدستورية بعد جهاد طويل أن يلي الحكم من اشتركوا في تعطيلها من قبل، فلعل في إقصائهم عن الوزارة ما يزرع

المستوزرين ويشعرهم بعواقب العبث بالنظام الدستوري والاستهانة، وأولى هذه العواقب حرمانهم كراسي الوزارة التي جعلوها مطمح آمالها في الحياة.

وقد اتبع هذا التقليد الحميد في عهد الوزارات الائتلافية الثلاث المتعاقبة: وزارة عدلي، ووزارة ثروت، ووزارة النحاس الأولى.

اجتماع البرلمان

اجتمع البرلمان يوم ١٠ يونيه سنة ١٩٢٦ برئاسة حسين رشدي باشا رئيس مجلس الشيوخ وحضر الملك جلسة الافتتاح، وتلا عدلي باشا خطاب العرش، وقد نوه بعودة الحياة الدستورية وضرورة تثبيتها، قال: "اعتزمت حكومتي أن تجعل الروح الدستورية قاعدة الحكم وأساس الحريات العامة كما اعتزمت تقوية نظام الحكم الدستوري وتثبيت أصوله وتوطيد تقاليده".

وألمع إلى أن الوزارة ستسعى في انضمام مصر إلى عصبة الأمم، قال:" وستسعى الحكومة سعيها للاندماج في عصبة الأمم لتظفر بقسطها من الاشتراك في الحياة الدولية".

وأشار إشارة خفيفة إلى تصرفات الإنجليز في السودان قال: "وترى حكومتي أن ما اتخذ من إجراءات في السودان لا يمكن أن يؤثر في حقوق مصر الشرعية التي ما زالت باقية كما كانت، وستبذل الحكومة قصارى جهدها للوصول في أمرها إلى حل ترتضيه البلاد".

واجتمع مجلس النواب وانتخب سعد باشا رئيسًا له، ومصطفى النحاس باشا والأستاذ ويصا واصف وكيلين.

وألقى سعد لمناسبة انتخابه رئيسًا للمجلس خطبة أشار فيها إلى وجوب وضع حد للاعتداء على الدستور في المستقبل، قال: "والأمر الثاني الذي ألفت له أنظاركم هو أن تفكروا من الآن في وضع تدابير تشريعية لوقاية هذه الحياة الدستورية من التعطيل مرة أخرى، وأمامنا طرق تشريعية كثيرة يمكن أن نتقي بها هذا العبث بتلك الحياة التي هي الحياة الغالية؛ لأن حياة الأمم تحت حكومة مطلقة ليست حياة مطلقًا، وإنما الحياة هي التي يشعر فيها كل فرد من الأمة أنه ليس خاضعًا إلا لأمر واحد وهو الدستور والقانون".

كانت عودة الحياة الدستورية هي أهم حوادث سنة ١٩٢٦ فكانت هذه السنة من هذه الناحية ربحًا للأمة، بعد أن كانت سنة ١٩٢٥ سنة الرجعية والحكم المطلق.

وقد أفاد الائتلاف في تصفية الجو وقتًا ما من المهاترات والمطاعن التي كانت تفيض بها الصحف من قبل.

ومن ثمرات الائتلاف أن الوزارة سارت في الجملة في شئون الحكم سيرًا معتدلاً لم تفسده الحزبية إلا في النادر من الأمور.

وفي عهد هذه الوزارة احتفل بتأسيس مدينة بور فؤاد في ديسمبر ١٩٢٦ وهي مدينة أنشأتها شركة قناة السويس تنفيذًا لاتفاقها المبرم مع الحكومة في ١١ أكتوبر سنة ١٩٢٦.

وفي عهدها خرج من خدمة الحكومة آخر مستشار بريطاني من محكمة الاستئناف وهو المستر رافرتي.

لكن الأمر الهام الذي يؤخذ عليها أنها لم تعن بقضية الاستقلال ولا بمقاومة الاعتداء البريطاني، ولم تعمل عملاً ما لرفع آثار الاعتداءات المتكررة من الإنجليز في السودان ولا لإعادة الجيش المصري إلى ربوعه، وأهملت المسألة السياسة العامة، حتى فيها كان من الميسور عمله، كانضمام مصر إلى عصبة الأمم، وهو ما وعدت به في خطبة العرش، فإنها لم تبذل أي مسعى في هذا السبيل، ولم تعمل شيئًا في صدد إلغاء الامتيازات الأجنبية، وسكتت من عدم تقديم اللورد لويد أوراق اعتماده، فلم تثر هذه المسألة لكي لا تغضب دار المندوب السامي، ويؤخذ عليها أيضًا أنها لم تضع لنفسها برنامجًا إنشائيًا إصلاحيًا ينهض بالبلاد من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية، وتركت الأمور تسير على منهاجها القديم من الاشتغال بالمسائل الحكومية العادية، دون البرامج الإصلاحية الواسعة المدى، وبالرغم من أنها أعلنت في خطاب العرش أنها ستعني بعض هذه الشئون فإنها لم تعمل أي عمل إنشائي في هذه الناحية، ولم تفكر في وضع برامج لها، بل لم تدرس شيئًا منها يصح أن يكون مقدمة لهذا الإصلاح الذي يجب أن يكون أهم مقاصد الحكومات، ولدق كان الظرف مهيأ لها لكي تقوم بأعبائه؛ لأنها لم تكن هدفًا لحملات من خصومها، أو مؤامرات تدبر لإسقاطها وتضطرها إلى صرف جهودها لإحباطها، ومع ذلك لم تنتهز هذه الفرصة المؤاتية، ولم تعمل عملاً إنشائيًا ذا شأن.

على أن البرلمان في دورته الأولى قد أدى للبلاد خدمات تذكر له بالخير، نذكر منها:

١- إلغاء المراسيم بالقوانين التي صدرت في غيبة البرلمان، وأهمها قانون الانتخابات الصادر في ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥ في عهد الوزارة الزيورية. واعتباره باطلاً بطلانًا أصليًا لمخالفة صدوره للدستور، وبذلك توطد قانون الانتخاب المباشر الذي أقره البرلمان سنة ١٩٢٤.

٢- وجوب إيداع أموال المجالس البلدية والمحلية بنك مصر بدلاً من البنك الأهلي (الإنجليزي فعلاً).

٣- إقرار قانون العفو الشامل عن كل ما ارتكب من الجرائم (السياسية) من ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ (تاريخ حل مجلس النواب الأول) إلى ٣ إبريل سنة ١٩٢٦ (يوم نشر المرسوم في الجريدة الرسمية بتحديد موعد الانتخابات).

٤- إقرار قانون منع خلط القطن وقانون مراقبة بذرة القطن.

٥- إقرار قانون بالاحتياطات اللازمة لمقاومة انتشار حمى الملاريا.

٦- استنكار تصرف وزارة زيور في شراء دار المفوضية المصرية بلندن إذ كانت صفقة خاسرة كلفت خزانة الدولة مبالغ طائلة، فوق ما تقتضيه طاقتها ومصلحتها، وأنفقت دون إذن البرلمان ودون أن ترد في الميزانية، ودعوة الحكومة لاتخاذ الإجراءات القانونية للمحافظة على حقوق الدولة، وضرورة تضمين مشروع قانون محاكمة الوزراء نصًا بمعاقبة كل وزير يقدم على تكليف الخزانة بمبلغ لعلم لم يكن في الميزانية اعتماد بشأنه أو لم يصدر عنه اعتماد من البرلمان.

٧- إلغاء وظائف القناصل في جميع المدن التي فيها مفوضيات وفي هذه الحالة يقوم الوزير المفوض بأعمال القنصل العام ويكتفي بتعيين مأمور قنصلية للقيام بالأعمال الإدارية وإلغاء قنصليات سلانيك، وأنفرس، وبرشلونه. ومونيخ، وليون، وهامبورج، وبودابست، اقتصادًا في النفقات. وقد فضت الدورة البرلمانية يوم ٢ سبتمبر سنة ١٩٢٦.

واجتمع البرلمان في مستهل الدورة الثانية يوم الخميس ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٦ وألقى عدلي باشا أيضًا خطبة العرش، وأعيد انتخاب سعد زغلول باشا لرئاسة مجلس النواب، ومصطفى النحاس باشا والأستاذ ويصا واصف وكيلين.

وقد وقف الحزب الوطني موقف المعارضة في هذه الدورة وفي الدورة الماضية من الناحية السياسية العامة التي تدور على العلاقات بين مصر وانجلترا.

ومن أهم أعمال البرلمان في هذه الدورة معالجة أزمة هبوط أسعار القطن في ذلك العام هبوطًا غير طبيعي نشأ في الغالب عن ضغط المضاربين في البورصة، فأقر قانون إنقاص الأراضي التي تزرع قطنًا إلى ثلث الزمام في سنوات ١٩٢٧ و ١٩٢٨ و ١٩٢٩.

وقرر دخول الحكومة سوق كونتراتات القطن مشترية وتعيين لجنة من بعض أعضاء مجلس الشيوخ والنواب ومندوبين عن الحكومة لتنفيذ هذا القرار (جلسة ١٥ ديسمبر سنة ١٩٢٦)، وخصصت الحكومة مبلغ أربعة ملايين جنية لتسليف المزارعين على أقطانهم لمنع بيعها ببخس الثمن.

وأقر البرلمان إلغاء المرسوم الصادر في ١١ مايو سنة ١٩١٨ بتسخير الأهالي للعمل في تقوية جسور النيل.

ومن أهم أعمال وزارة عدلي في هذه الدورة وضع مشروعات إنشاء محكمة النقض والإبرام، وقد أحالته إلى هيئة محكمة الاستئناف لبحثه وإبداء أريها فيه، وهو المشروع الذي صدر به قانون سنة ١٩٣١ بعد إدخال تعديلات فيه.

ووضعت مشروع قانون التعاون، وقد أحيل إلى البرلمان في مايو سنة ١٩٢٧ على عهد وزارة ثروت وصدر في عهدها.

وألغت بعض المفوضيات التي أنشئت في الخارج لمجرد ملئها بالموظفين من المحاسيب في عهد وزارة زيور على حساب ميزانية الدولة وهي مفوضيات:

١- بروكسل ببلجيكا.

٢- مدريد بأسبانيا.

٣- براج بتشيكوسلوفاكيا.

٤- بخارست برومانيا.

٥- لاهاي بهولاندا.

٦- ريو دي جانيرو بالبرازيل.

٧- استكهلم بالسويد.

٨- برن بسويسرا.

وفاة علي فهمي كامل بك وكيل الحزب الوطني

(٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٦)

كانت وفاة علي فهمي كامل بك حادثًا جللاً في تاريخ الحركة القومية، مات رحمه الله ميتة الأبطال في ميدان القتال، كان يوم الجمعة ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٦ مساء ذلك اليوم بدار سينما متروبول بالقاهرة، وخطب فيه الفقيد خطبة وطنية أشاد فيها بذكرى فريد وجهاده في سبيل بلاده وختمها بآخر رسالة له بعث بها من منفاه إلى مواطنيه في ١٤ سبتمبر سنة ١٩١٩، وكان الخطيب قويًا في إلقائه، جهوريًا في صورته كعادته، مثيرًا للحماسة في نفوس السامعين، وما أن أتم خطبته حتى سقط من فوق منبر الخطابة، وكان الظن أنها حالة إعياء أصابته من أجهاد نفسه في الخطابة، ولكن لم تمض لحظات مرت كالبرق الخاطف حتى تبين أنه أسلم الروح، وحم القضاء فضج الحاضرون بالبكاء، وتعالت أصوات النحيب في أرجاء المكان، ونقل الفقيد إلى بيته بين بكاء الباكين ووجوم المشدوهين، كانت وفاته صورة رائعة لمصرع القائد الشجاع يطيب له أن يجود بحياته في حومة الوغي، ولقد عم الحزن عليه أرجاء البلاد، وذكر الناس ولا يزالون يذكرون له نضاله المتواصل عن قضية الوادي تحت لواء شقيقه الزعيم الأول "مصطفى كامل"، إذ لازمه في نضاله وتابع النضال بعد وفاته، وحفظ عهده إلى آخر نسمة من حياته، كما تراه في موضعه من هذا الكتاب، وفي كتاب ثورة ١٩١٩[٤٩]، وشيعت جنازته في مشهد مهيب ضم الألوف المؤلفة من طبقات الشعب كافة، وسار المشيعون من منزل الفقيد بعابدين إلى ميدان الأوبرا فالعتبة الخضراء فشارع محمد علي وصلى عليه في جامع قيسون، واستأنفت الجنازة سيرها إلى مقابر الإمام الشافعي حيث دفن إلى جوار شقيقه العظيم.

استقالة وزارة عدلي

استقالت وزارة عدلي يوم ١٩ إبريل سنة ١٩٢٧ ولم تكن استقالتها متوقعة، بل حدثت فجأة وعلى غير انتظار، وذلك أن مجلس النواب كان يتناقش بجلسة ١٨ إبريل في توظيف المال الاحتياطي للحكومة وتخصيص جانب منه لتشجيع الصناعات الوطنية، وفي أثناء المناقشة تقدم اقتراح من خمسة عشر عضوًا يتضمن شكر المجلس للوزارة على ما قدمته من التعضيد لبنك مصر منذ ولايتها يتضمن شكر المجلس للوزارة على ما قدمته من التعضيد لبنك مصر منذ

---

(٤٩) راجع أيضًا كتابنا "مصطفى كامل" وكتابنا "محمد فريد".

ولايتها الحكم، والرجاء في أن يستمر هذا التعضيد وتتنوع ضروبه، فيوكل إلى البنك بعض الأعمال التي يمكن أن يقوم بها والتي في قيامها مصلحة للحكومة والبنك معًا كشراء الأوراق المالية والتحاويل على الخارج وإيداع جانب من أموالها فيه مساعدة على توسيع دائرة أعماله خصوصًا فيما يتعلق بالتسليف على القطن وإيداع مال البدل الذي لدى الأوقاف الأهلية.

فاعترض النائب عبد السلام جمعة بك على هذا الاقتراح لما تضمنه من شكر الوزارة وقرر المجلس بالأغلبية رفض الاقتراح، وكان عدلي باشا حاضرًا في هذه الجلسة، فعد هذا القرار من المجلس بمثابة عدم ثقة بوزارته، فلما رفعت الجلسة للاستراحة وأعيدت لم يحضرها ولم يحضر كذلك أحد من الوزراء، وظهر من ذلك أن أزمة قد بدت في الأفق، وأراد مصطفى النحاس باشا، وكان يرأس الجلسة في غيبة سعد، أن يتلافى الأزمة، فقال ردًا على طلب بعض الأعضاء تأجيل الجلسة حتى يحضر الوزراء: يظهر أن الوزارة متأثرة مما حدث قبل الاستراحة من رفض الاقتراح الذي كان متضمنًا شكر الحكومة ومشتملاً عل طلبات أخرى تتعلق ببنك مصر، ويظهر أنها رأت أن رفض الاقتراح معناه عدم الثقة بها، ولكني لا أظن مطلقًا أن هذه الفكرة قد جالت بخاطر المجلس، وكل ما فهمته هو أن الاقتراح كان متشعبًا ولهذا رفضه المجلس اكتفاء بالاقتراحات التي قرر إحالتها على لجنة المالية لفحصها، وسأل أعضاء المجلس قائلاً: هل يخالفني أحد فيما صرحت به الآن؟ فأجاب الأعضاء: كلنا موافقون، وكرر القول بأنه لا يفهم مطلقًا أن المجلس قصد عدم الثقة بالوزارة، وأقره الأعضاء على ذلك، وقال عبد السلام جمعة بك إنه حينما تكلم ضد الاقتراح كانت فكرة عدم الثقة بالوزارة بعيدة عن ذهنه كل البعد وأن المجلس في كل فرصة يعلن أنها محل ثقته.

ولم تفد هذه التصريحات في تبديد سوء التفاهم، ورفعت الجلسة على أمل أن يقتنع عدلي باشا بأن المجلس لم يقصد عدم الثقة بوزارته، ولكنه أصر على رأيه، وأعيدت الجلسة وحضرها، وأعلن عزمه على الاستقالة قائلاً: سمعت الحكومة أثناء نظر تقرير الميزانية انتقادات من كثير من حضرات الأعضاء، وتبع هذه الانتقادات قرار اتخذه المجلس في هذه الجلسة، وترى الحكومة في هذا القرار وفيما تضمنته هذه الانتقادات من عبارات اللوم ما يدعوها صيانة لكرامتها إلى أن تتخلى عن الحكم، ورفعت الجلسة عقب ذلك مباشرة.

ومن رأينا أن قرار المجلس وبخاصة بعد التفسيرات التي فسره بها الأعضاء لا يعد قرارًا بعدم الثقة، وما كان يستوجب استقالة الوزارة، ولكن عدلي باشا كان دقيق الحس، شديد الحرص على كرامته، غير متهافت على منصب الوزارة، فرأى رغم التصريحات الودية التي بدت من رئيس المجلس وأعضائه أن مجرد رفض المجلس لاقتراح الشكر يحمل في ثناياه عدم التقرير لوزارته، فآثر مبالغة منه في احترام سلطة مجلس النواب أن يستقيل من الحكم، وهذا أمر متروك

تقديره على رئيس الوزراء، وهو على أي حال إحساس حميد إذا قورن بالوزارات التي تتحدى المجلس فتعاقبه بالحل إذا هو أبدى عدم ثقته بها أو لمحت في الأفق أنه سيقرر عدم الثقة بسياستها، مما أفقد الحياة الدستورية روحها ومعناها، وجعلها حياة صورية خيالية.

قدم عدلي إلى ذلك يوم ١٩ إبريل أي في اليوم التالي لقرار المجلس استقالة الوزارة، وقد وقعها الوزراء جميعًا، ولم يذكروا فيها أسبابًا.

وطلب سعد على عدلي العدول عن الاستقالة، وألح عليه في ذلك، فأبى، وعلى ذلك قبلت استقالته في ٢١ إبريل.

وزارة ثروت باشا

(٢٦ إبريل سنة ١٩٢٧)

هي ثانية الوزارات الائتلافية وقد رغب سعد إلى ثروت أن يؤلفها بعد استقالة وزارة عدلي، فقبل هذه المهمة. ومن ثم استدعاه الملك، وعهد إليه تأليف الوزارة الجديدة فألفها في ٢٦ إبريل سنة ١٩٢٧ على النحو الآتي: ثروت باشا للرئاسة والداخلية، جعفر ولي باشا للحربية والبحرية. أحمد زكي أبو السعود باشا للحقانية، فتح الله بكرات باشا للزراعة، مرقس حنا باشا للخارجية، محمد نجيب الغرابلي باشا للأوقاف، على الشمسي باشا للمعارف، أحمد محمد خشبة باشا للمواصلات، عثمان محرم باشا للاشغال، محمد محمود باشا للمالية، وهم أعضاء الوزارة السابقة مع تغيير يسير في مناصبهم ودخول جعفر ولي باشا فيها.

كانت سياسية هذه الوزارة هي نفس سياسة الوزارة السابقة، وكان الدكتور حافظ عفيفي بك مرشحًا للدخول فيها من ممثلي حزب الأحرار الدستوريين لكن الملك فؤاد رفض تعيينه، لما سبق له من جهود في سبيل إعلان الدستور كانت تتعارض مع رغبات الملك، فأسرها له نفسه، وحال دون دخوله الوزارة، فعين بدله جعفر ولي باشا.

وقد اعترض حزب الأحرار الدستوريين على هذا التدخل، واحتج عليه في بيان له أصدره عقب تأليف وزارة ثروت باشا إذ قرر: "الاحتجاج على مخالفة التقاليد الدستورية المقررة لدى جميع الأمم ذات النظم النيابية بالعدول عن تعيين مرشح في منصب الوزارة بعد أن تم ترشيحه على الطريقة الدستورية باتفاق رئيس الأغلبية ورئيس الحكومة وتمام رضا حزب الأحرار الدستوريين".

ولعلك تشرع بشيء من الدهشة والتحكم المرير عندما تقرأ هذا القرار، فهذا الحزب الذي يثور على مخالفة تقليد دستوري سليم ويتمسك بحق الأغلبية في ولاية الحكم هو بذاته الذي أهدر حقوق الأغلبية واشترك غير مرة في تعطيل الدستور، لكي يستأثر بمقاعد الحكم، فالحكم عنده هو هدفه الوحيد، وسيان عنده أن يصل إليه من طريق الدستور أو من طريق هدم الدستور، وما بهذه الأساليب الملتوية تخدم الأمة، ولا لمثل هذه الغاية تنشأ الأحزاب السياسية وتفيد منها البلاد.

أزمة الجيش

(مايو – يونيه سنة ١٩٢٧)

وقعت في أواخر شهر مايو وأوائل شهر يونيه سنة ١٩٢٧ أزمة سياسية حادة بين مصر وإنجلترا سميت "أزمة الجيش" وكانت صورة متكررة للاعتساف البريطاني بإزاء مصر، كما دلت على نية مبيتة من انجلترا على أن لا تمكن مصر من أن يكون لها جيش أو قوة دفاعية إطلاقًا.

وبيان ذلك أن ميزانية الدولة عن سنة ١٩٢٧ – سنة ١٩٢٨ كانت معروضة على مجلس النواب، وإتباعًا للأوضاع البرلمانية أحيلت على اللجنة المالية بالمجلس لبحثها وتقديم تقرير عنها للمجلس، وقد استأنست اللجنة بآراء لجان المجلس المختلفة وطلبت إليها إبداء ملاحظاتها عنها، وكانت لجنة الحربية منوطًا بها إبداء ملاحظاتها على ميزانية وزارة الحربية، فألفت لجنة فرعية لفحصها انتهت إلى إبداء عدة مقترحات خاصة بإصلاح الجيش المصري وترقيته، منها إلغاء منصب السردار (وكان شاغرًا منذ مقتل السير لي ستاك) ومنها تحسين أسلحة الجيش ومهماته، وترقية التعليم في المدرسة الحربية، واقترح بعض أعضاء اللجنة تعديل قانون مجلس الجيش بحيث لا يكون المفتش العام للجيش وقتئذ وكان بريطانيا (اسبنكس باشا) عضوًا فيه، وذلك على غرار مجلس الجيش في انجلترا، وأبدت أيضًا بعض ملاحظات على مصلحة الحدود ومصلحة خفر السواحل وعن المناطق التي كانت باقية تحت الحكم العرفي سواء في محافظتي الصحراء أو الواحات.

قدمت اللجنة الفرعية تقريرًا بهذه المقترحات والملاحظات إلى لجنة الحربية، وقبل أن تفحصها هذه وتبت فيها برأي وصل نبؤها إلى دار المندوب السامي والصحف البريطانية، فهبت ترعد وتبرق، وتتهدد وتتوعد، ونشأت هذه الأزمة، وكان مظهرها توجيه مذكرة من الحكومة البريطانية إلى الحكومة المصرية بواسطة دار المندوب السامي في ٢٩ مايو سنة ١٩٢٧ خلاصتها:

إن الحكمة البريطانية ترى أنه يجب على مصر أن تساعد بريطانيا العظمى على صيانة مصر من الاعتداء الأجنبي، وعلى حماية المواصلات الإمبراطورية وترغب أن يكون جيش مصر صالحًا مستعدًا للاشتراك في الدفاع عن البلاد وهي لذلك على استعداد لأن تقدم لمصر طبقًا للقواعد البريطانية وبأقل عدد من الأشخاص البريطانيين، إذ أن هذه القوة ستدعى للتعاون مع الجنود البريطانية في مصر، وأنه لوحظ في الأيام الأخيرة أن هناك اتجاهًا مقلقًا يرمي إلى إدخال النفوذ السياسي في الجيش المصري، واصطحب هذا الاتجاه بمحاولات أكيدة لتقليل اختصاص المفتش العام للجيش والضباط والبريطانيين الذين يعملون في المصالح المختلفة التابعة لوزارة الحربية، وهذه المحاولات لقيت أخيرًا تأييدًا في بعض ما أوصت به لجنة الحربية، وهذه المحاولات لقيت أخيرًا تأييدًا في بعض ما أوصت به لجنة الحربية البرلمانية في تقريرها الذي نشر حديثًا وسيطرح للمناقشة قريبًا في البرلمان، وترى الحكومة البريطانية أن الموافقة على هذه التوصيات تقلل كثيرًا من الفرص التي تتهيأ للتسوية الودية لهذه المسألة الهامة بين مصر وبريطانيا العظمى، ولذلك فإنها تدعو الحكومة المصرية إلى أعادة النظر في موقفها بغير إبطاء، وخلصت المذكرة إلى طلبات الحكومة البريطانية وهي:

١- وجوب تمكين المفتش العام للجيش المصري (اللواء اسبنكس باشا) من أن يؤدي في حرية وعلى الوجه المناسب اختصاصاته كما تسلمها من اللواء هدلستن باشا في يناير سنة ١٩٢٥ إذ هي لم تلغ قط، ولهذا الغرض يجب أن يمنح رتبة فريق مع المرتب المتناسب وواجباته، ويجب أن يعطى عقدًا على الأقل لمدة ثلاث سنوات في أول الأمر.

٢- إذا بقيت لجنة الضباط على شكلها الحاضر فيجب على وزير الحربية ألا يتأخر عن أني رفع إلى صاحب الجلالة ملك مصر توصيات هذه اللجنة فيما يتعلق بالتعيينات والترقيات ومنح الأوسمة ومسائل النظام عامة.

٣- أن يعين ضابط بريطاني كبير برتبة لواء ليكون مساعدًا للمفتش العام ينوب عنه في غيابه، ويقوم بالأعمال التي يقوم بها المفتش العام نفسه، وهذا الضابط يحل محله في غيابه، أو عندما يكون قائمًا بأعمال المفتش العام أقدم ضابط بريطاني يكون موجودًا.

٤- يجب أن تكون مصلحة الحدود (ومصلحة خفر السواحل إذا نفذ الإدماج الذي تقرر أخيرًا)، تحت إشراف المفتش العام البريطاني للجيش أو نائبه في غيابه، ويمكن بدلا من ذلك أن يكون المدير العام لهذه المصلحة ضابطًا بريطانيًا، كما كان الحال حتى أبريل سنة ١٩٢٥.

٥- أن تظل المراكز التي يشغلها الآن ضباط أو رجال بريطانيون في المصالح التابعة لوزارة الحربية، وكذلك في مصلحة خفر السواحل إذا أدمجت في مصلحة الحدود محفوظة في أيد بريطانية، ولا ينبغي أن تمس اختصاصاتهم لا مباشرة ولا بالواسطة.

٦- وفيما يتعلق بالاختصاص القضائي تبقى الحالة الحاضرة على ما هي عليه في الجهات الداخلة في اختصاص مصلحة الحدود، أي يبقى النظام العرفي فيها.

وظاهر من هذه المذكرة أن الغرض منها استبقاء الإشراف البريطاني كاملاً على الجيش المصري، كما كان في عهد الاحتلال والحماية.

لم تنشر الحكومة نص المذكرة بأكمله في حينه، واكتفت الصحف بنشر خلاصات مما وصل إلى علمها عنها، وأرادت الحكومة بعدم نشرها التهوين من خطرها وتهدئة الخواطر.

وقد رد ثروت باشا على هذه المذكرة في ٣ يونيه سنة ١٩٢٧ ردًا مفرغًا في قالب الود والتسليم بمعظم المطالب البريطانية، ذكر فيه أن الحكومة المصرية تشاطر المندوب السامي وجهة نظره في منع إدخال السياسة في الجيش وأنها تتوق أبدًا على أن تجلو كل شك عن الجيش المصري في هذه الناحية، ولم يكن ليفوتها إجراء التحقيق إذا قدمت لها حوادث معينة، وذكر عن التقرير الذي أشار إليه المندوب السامي في مذكرته إنه ليس من عمل لجنة الحربية البرلمانية، بل إن لجنة فرعية منها تألفت لبحث مرسوم سنة ١٩٢٥ الذي أنشأ مجلس الجيش ولجنة الضباط، فكلفت اثنين من أعضائها وضع تقرير في الموضوع، وأن مشروع هذا التقرير هو الذي نشر بغير أن يقدم لا للجنة الحربية ولا للجنة الفرعية نفسها، وقال إن الحكومة المصرية على استعداد لأن تستقبل بكل ترحاب الاقتراح الذي ينحو نحو المفاوضة لإيجاد الترتيبات التي من شأنها أن يسهل التعاون المذكور، ولكن في انتظار الزمن الملائم للقيام بهذه المفاوضات ترى الحكومة المصرية أنه حتى تعمل هذه الترتيبات يمكن أن يحتفظ بالموقف فيما يتعلق بأداء مأمورية الجيش المصري كما كانت حتى الآن وبغير عائق، وأنه منذ إعلان مرسوم سنة ١٩٢٥ المذكور آنفًا الذي أدخل المفتش العام في عضوية مجلس الجيش ولجنة الضباط، منذ هذا المرسوم والخدمات المختلفة للجيش تسير سيرًا عاديًا، ومع أن بعض خلافات نشأت حول توصيات لجنة الضباط فما كانت إلا نادرة وعرضية وكانت تدور غالبًا حول مدة الترقية الوقتية، على أنه يمكن القول بأن الوزير (لمصلحة الدقة وحسن النظام) سيقبل بصفة عامة آراء اللجنة التي ألفت لمساعدته على القيام بما عليه من مسئوليات والتي يتخذ منها سندًا لقراراته، وفيما يتعلق بمد خدمة المفتش العام من سنتين إلى ثلاث ترى الحكومة أن عقد المفتش العام لما يكد يبدأ مدته، ومن ثم فإن هذه المسألة الشخصية ليس لها أهمية حالية، ومثل هذا يقال عن اقتراح الإنعام عليه برتبة الفريق ورفع راتبه، على أن وزير الحربية سيبحث من جهة أخرى مسألة تعيين

ضابط بريطاني عظيم ليكون مساعدًا للمفتش العام على أداء أعباء منصبه أو ليحل محله عند غيابه، وما دامت حاجة العمل تقتضي هذا التعيين فلن يتأخر عن القيام به في حدود السلطة المخولة له لتعيين أجنبي في منصب فني، وهذا الضابط سيحل محله متى دعت الحاجة أثناء غيابه أو نيابته عن المفتش العام أقدم ضابط بريطاني، وفيما يختص بمصلحة الحدود، فإن هذه المصلحة التي تشتغل بأعمال الإدارة الداخلية البحتة ومنع التهريب قد ألحقت بوزارة الحربية بمرسوم ٥ أكتوبر سنة ١٩٢٢، وبمقتضى مرسوم سنة ١٩٢٥ المنشئ لمجلس الجيش يكون المدير العام لهذه المصلحة عضوا في ذلك المجلس بحكم وظيفته هذا ألى أنه ما دامت المسائل المرتبطة بالدفاع عن البلاد داخلة في اختصاص مجلس الجيش فإن هناك كل ما يدعو إلى الثقة بأن شئون مصلحة الحدود المتصلة بالمسائل العسكرية ستنجز بكل ما يرغب فيه من ضمان وطبقا لمقتضيات الخدمة وفوق ما تقدم فإن الضباط البريطانيين الذين يشغلون مناصب في هذه المصلحة قد انتفعوا بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣ ونظر مجلس الوزراء في يناير الماضي في مسألة هذه الضباط عند ما انتهت مدة عقودهم فقرر لمصلحة العمل أن يستبقيهم في مناصبهم وقد أعطيت لهم عقود جديدة بمدة تتراوح بين سنة وسنتين وهذه العقود تثبتهم في الأعمال التي كانوا يقومون بها ولا يزالون مستمرين على القيام بها وإنما يكون عند انتهاء هذه العقود البحث في هل يبقى هؤلاء الضباط في مراكزهم أولا وعند بحث هذه المسألة ستكون الحكومة المصرية طبعا خاضعة لمصلحة العمل فقط لا لأي اعتبار اخر مهما كان أما النظام اقضائي المنفذ في المناطق الواقعة تحت سلطة مصلحة الحدود فما هو في الحقيقة أكثر من سلطان مد المبادئ التي وضعتها الحكومة المصرية سنة ١٩١١ لشبه جزيرة سيناء قبل إلحاقها بمصلحة الحدود حتى يشمل هذا السلطان مثل هذه المناطق جميعا ومرسوم سن ١٩٢٢ يقضي ببقاء هذا النظام إلى الوقت الذي يمكن أن يحل محله نظام أوفى ومنذ هذا الوقت لم تدع الأسباب الحكومة المصرية إلى النظر في الوضع الجديد ويرجع على الأقل إلى أسباب تتصل بالأحوال الخاصة ودرجة التقدم في منطقة العريش التي تتبع منطقة الحدود الشرقية إن الحكومة تدرس مسألة إعادة محكمة أول درجة باختصاصها الأصلي وهذه المحكمة هي التي كانت موجودة في الأصل قبل وجود الإدارة محل البحث.

وأعرب ثروت باشا في ختام رده عن رجائه في أن الإيضاحات والتأكيدات المتقدمة ستبدد كل سوء تفاهم بين الحكومتين في موضوع الجيش المصري عن رغبة الحكومة المصرية في أن تقوي العلاقات بين البلدين يوما فيوم وأن يظل حسن التفاهم سائدا بينهما وأن تكلل بالنجاح مجهودات الطرفين في الوصول إلى اتفاق يقوي روابط الصداقة ويوحد بين البلدين كما يضمن مصلحتهما ولم ينشر الرد في حينه لكي لا يثير الرأي العام على الوزارة.

وبينما كان الأخذ والرد متبادلين بين الجانبين إذا بالأزمة تأخذ شكلا جادا فقد أذاعت أنباء لندن البرقية أن ثلاث بوارج بريطانية أمرت بالسفر من مالطة إلى المياه المصرية ثم ألقى السير أو ستن تشمبر لين وزير خارجية بريطانيا بيانا في مجلس العموم عن الأزمة قال فيها إن الحكومة البريطانية إنما تدخلت في هذه المسألة لأن فريقا من الساسة المصريين ذوي الكلمة النافذة أراد استعمال الجيش أداة معادية لأنجلترا وأن الدليل على ذلك هو ما اقترحه اللجنة الحربية (الفرعية) لمجلس النواب من زيارة وحدات الجيش وأسلحته (تأمل) وأضاف إلى ذلك أن الحكومة البريطانية قد تلقت تقارير من مصر بأن هناك سعيا يبذل للتحريض والهياج وهذا هو ما أدى إلى إرسال البوارج الثلاث إلى مصر.

وقد جاءت هذه البوارج فعلا إلى ميناء الإسكندرية وبورسعيد فكان لحضورها وقع أليم في النفوس.

وانتهت الأزمة بأن قررت الحكومة مد مدة خدمة اسبنكس باشا المفتش العام للجيش ومنحته رتبة فريق وقبلت تعيين وكيل إنجليزي له وهو اللواء بالمر باشا وعينت ضباطا إنجلترا جددا بالجيش.

واستبان من ملابسات هذه الأزمة أن إنجلترا لا تريد أن يكون لمصر جيش قوي يعول عليه في الدفاع عنها وقد أفصح المحرر الحربي لجريدة الديلي تلغراف عن هذه النية بقوله إذا ما قبلت زيادة عدد الجيش المصري وجبت زيادة جيش الاحتلال وإذا ما قبلت زيادة سلاح الجيش المصري وجبت زيادة سلاح الجيش المحتل.

وأرادت إنجلترا من ناحية أخرى الضغط على الحكومة المصرية وإكراهها على الدخول في مفاوضات لعقد المعاهدة التي تربط مصر بانجلترا وإنذارها بأنها ما لم تقبل المعاهدة فستظل انجلترا على سياستها في إحراجها وإثارة الأزمات في وجهها والتدخل في شئونها الداخلية وقد اتضح فيما بعد أن عقد المعاهدة لم يضع حدا لهذا التدخل بل كانت بابا جديدا من نوع جديد لاستدامة البغي والعدوان.

رحلة الملك فؤاد إلى أوروبا

(يونيه – نوفمبر سنة ١٩٢٧)

اعتزم الملك فؤاد القيام برحلة إلى أوروبا ة وأرادها رحلة ملك مطلق لا ملك دستوري فلم يدع أي وزير لاصطحابه على حين أن المألوف في النظم الدستورية أن يصطحب الملك وزير الخارجية في مثل هذه الرحلات ولكن الملك أبدى رغبة في أن لا يصحبه أحد الوزراء وهنا نشأت

أزمة داخلية وقف سعد فيها إلى جانب ثروت واشترط أن يصحب الملك في رحلته وقد عرض على البرلمان فتح اعتماد لنفقات الرحلة الملكية فأحجم عن إقراره لأن الملك فؤاد كان لا يزال معتزما السفر دون أن يصطحب أحدا من الوزراء وكان معروفا أن الملك لم يكن في خاصة نفسه يميل إلى الوزارة من يوم تأليفها بل كان يعتبرها مفروضة عليه ويود أن يخلق لها العقبات وأن يتخلص مها في أول فرصة وانتهت الأزمة بقبول الملك اصطحاب ثروت باشا في رحلته وعلى ذلك أقر البرلمان إعتمادات الرحلة على أن الملك أبى أن يركب معه رئيس الوزراء البخت (المحروسة) على سعته وعديد غرفة ووفرة أقسامه وأبهائه واستقله وحده وحاشيته وأبحر من الإسكندرية صبيحة يوم الجمعة ٢٤ يونيه أما ثروت باشا فقد أبحر على ظهر الباخرة (ماريت باشا) والتقى بالملك في أوروبا).

وصل الملك فؤاد في مارسليا فباريس ثم إلى لندن حيث قوبل مقابلة فخمة واستقبله على محطة فيكتوريا الملك جورج الخامس وبعض الأمراء والمستر بولدوين رئيس الوزراء البريطانية والسير أوستن تشمبر لن وزير الخارجية وكثير من العظماء وأقيمت له يوم ٤ يوليه مأدبة رسمية بقصر بكنجهام ألقي فيها الملكان خطبتين تختلفان في روحهما ومعناهما عن الخطب التي تتبادل بين ملكي دولتين مستقلتين فقد ورد في خطبة الملك جورج قوله: ولست إلى أن أؤكد أن لجلالتكم الاهتمام الوثيق المقرون بالعطف الذي تتبعت به تقدم مصر وإنه ليسرني أن هذا التقدم الذي ثم فيما مضى عززه التعاون الودي بين حكومتينا وقال: ولا يقل عن ذلك ترحيبنا بجلالتكم بصفة كونكم ملكا لبلاد تربطنا بها مصالح عديدة مشتركة ويجب أن ننظر بمزيد الاهتمام إلى ارتقائها ارتقاء منظما.

فهذه العبارات تحمل في طياتها معاني السيادة والإشراف على شئون مصر.

وفي خطبة الملك فؤاد اعتراف بهذه المعاني أشد دلالة على التبعية كقوله وإني لأشكر جلالتكم كذلك على العطف الذي تتبعتم به تقدم وإنه ليسرني أن أعترف بالمساعدة الفعلية التي قامت بها بريطانيا العظمى في الماضي لتحقيق هذا التقدم.

وقد ألقيت هاتان الخطبتان في أعقاب المذكرة البريطانية التي قدمت فيها انجلترا مطالبها في شأن إبقاء السيطرة الإنجليزية على الجيش المصري وقبلتها الحكومة المصرية مرغمة تحت تأثير البوارج الحربية التي صحبت تقديم هذه المطالب فكانت الخطبتان تأييدا وإقرارا لهذا العدوان الصارخ ويتبين من هذه الملابسات أن المقابلة الفخمة التي استقبل بها الملك فؤاد في لندن كانت مغنما للاحتلال وقد بدأت في هذه الرحلة الحادثات الأولى بين ثروت باشا والسير أستن تشمبر لين وهي المحادثات التي أسفرت في نوفمبر سنة ١٩٢٧ عن مشروع معاهدة تبعية واحتلال.

وبعد أن تمت زيارة لندن عاد الملك إلى باريس ثم زار إيطاليا فقوبل فيها مقابلة عظيمة وطاف ببعض المدن الإيطالية ورجع إلى باريس في ٢٠ أغسطس ثم قصد إلى فيشى للاستشفاء وزار بلجيكا.

وفي ١٧ أغسطس أبحرت الملكة نازلي على اليخت الملكي المحروسة من الإسكندرية إلى أوروبا لتلحق بالملك في رحلته وزار الملك باريس زيارة رسمية في أكتوبر فقوبل بالحفاوة البالغة وعاد من رحلته في نوفمبر فبلغ الإسكندرية يوم ١٤ منه وانتقل إلى العاصمة يوم ١٦ منه.

وفاة سعد زغلول

(٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧)

سافر سعد يوم ١٧ يوليه سنة ١٩٢٧ إلى بساتين بركات ببلبيس وقضى بها عشرة أيام في ضيافة فتح الله باشا بركات (ابن أخت الفقيد) وشعر بالراحة من عناء العمل ثم انتقل إلى مسجد وصيف ليقضي بها أياما أخرى في قصره الريفي الذي اعتاد أن يذهب إليه صيفا في بعض السنين ومرت الأيام الأولى وهو في صحة عادية ولكنه في أوائل أغسطس شعر بألم في أذنه اليمنى وكان الظن أنه ألم خفيف لا يلبث أن يزول غير أنه أخذ في الاشتداد وارتفعت حرارة الرئيس وعاده الأطباء فوجدوا أن مرضه نوع من الحمرة وأخذوا في علاجه بالحقن بالمصل المقاوم لهذا الداء ولما تحسنت حالته وهبطت الحرارة قليلا نصحوا بعودته إلى العاصمة صباح الجمعة ١٩ أغسطس وأثار المرض بادية عليه وأقلته الباخرة محاسن إلى القاهرة فلما وصلها لزم داره مريضا وتحسنت صحته قليلا ثم عاوده المرض وأخذ يتفاقم ويشتد حتى وافاه الأجل المحتوم في الساعة العاشرة من مساء يوم الثلاثاء ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧.

فما أن ذاع نعي الزعيم حتى أرتجت البلاد لوفاته وعم الحزن أرجاء الوادي وطيرت الأسلاك البرقية نبأ نعيه في الشرق والغرب.

ونعاه مجلس الوزراء في بيان قال فيه: مجلس الوزراء ينعي إلى الأمة المصرية مع الأسف الشديد والحزن العميق حضرة صاحب الدولة الرئيس الجليل وزعيم الأمة العظيم ورئيس مجلس النواب سعد زغلول باشا فقد وافاه القدر المحتوم حوالي الساعة العاشرة من مساء يوم الثلاثاء الموافق ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧ عقب مرض لم يهمله طويلا ولم يعطف على مستودع أمال الأمة ومحل رجائها وقائد نهضتها وحامل لواء الدفاع عن حقوقها وإلى الله مرجعه وله منه

الرحمة والرضوان وإلى الشعب المصري جميل العزاء وستشيع الجنازة الساعة الرابعة ظهر الأربعاء الموافق ٢٤ أغسطس سنة ١٩٢٧ من بيت الأمة إلى مدفن الفقيد بالإمام الشافعي.

ونعته الصحف والهيئات والأحزاب نعيا بالغ الأثر في تقدير الزعيم الراحل.

وشيعت جنازته عصر يوم الأربعاء في موكب رهيب احتشد فيه جموع المشيعين واشترك الشعب بأسره في توديع سعد إلى مقره الأخير وشيع جثمانه إلى قبره المؤقت بحي الإمام الشافعي ورثاه الشعراء والكتاب وأبنته الصحف في مصر والبلاد الأوروبية في نعيه على اختلاف مشاربها ومذاهبها.

تخليد ذكرى سعد

اجتمع مجلس الوزراء عقب وفاة سعد وقرر تخليدا لذكراه:

أولا: إقامة تمثال للفقيد في العاصمة واخر في الإسكندرية

ثانيا: شراء منزله بيت الأمة وضمه إلى الأملاك العمومية المخصصة للمنافع العامة على أن يبقى حق السكني فيه لحرم الفقيد مدى الحياة.

ثالث: إنشاء مستشفى أو ملجأ في العاصمة يطلق عليه اسم سعد زغلول

رابعا: شراء البيت الذي ولد فيه المرحوم ببلدة ابيانه بمركز فوه وضمه أيضا إلى الأملاك العامة.

خامسا: تشييد ضريح للفقيد على نفقة الحكومة.

وقد نفذت القرارات عدا الثالث ونقل جثمان الزعيم إلى ضريحه الحالي يوم الجمعة ١٩ يونيه سنة ١٩٣٦ في احتفال مهيب أعاد إلى الأذهان صورة الاحتفال الأول بتشييع جنازته غداة وفاته.